

Distr.: General  
30 October 2009  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى  
الأمم المتحدة

أود أن أسجل البيان التالي ردا على البيان الخطي لسعادة السيد أناستاسيس  
ميتسياليس، الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة، الذي عُثِمَ كمرفق للرسالة المؤرخة  
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (A/64/468) الموجهة إليكم.

وتضمن البيان الخطي عددا من الادعاءات الباطلة ضد جمهورية مقدونيا، من واجبي  
الرد عليها.

لقد قبلت عضوية جمهورية مقدونيا في الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٣، وفقا  
لأحكام قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣). ونظرا 'للخلاف' القائم بين اليونان وجمهورية  
مقدونيا بشأن اسمها الدستوري، نص القرار المذكور على أن "يشار إلى [جمهورية مقدونيا]  
مؤقتا ... داخل الأمم المتحدة" باسم 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا'، وذلك  
إلى حين تسوية الخلاف الذي نشأ بين الطرفين بشأن الاسم. وكما يوضح قرار مجلس الأمن  
٨١٧ (١٩٩٣) ذلك، وكما تم أيضا توضيح ذلك بما لا يدع مجالا للشك خلال المفاوضات  
التي سبقت اتخاذ هذا القرار، فإن التسمية المؤقتة 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة'  
لم يكن الغرض منها إلا توفير اسم وصفي يشار به إلى هذه الدولة داخل الأمم المتحدة.  
فقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) لم يأت باسم جديد للدولة، ولم يطلب من الدولة أن

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية.



تدعو نفسها 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة'. وبناء على ذلك، وبما يتوافق تماما وبالكامل مع القرار ٨١٧ (١٩٩٣)، فإن جمهورية مقدونيا ظلت وما زالت تستخدم دوما اسمها الدستوري في مراسلاتها الخطية والشفوية مع الأمم المتحدة وأعضائها ومسؤوليها، دون أن تتعرض للوم أو عقوبة. وهذه ممارسة دأبت عليها منذ عام ١٩٩٣.

وانعكس أيضا هذا التفاهم الواضح في "مذكرة التفاهم الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، المتعلقة بالتدابير العملية المتصلة باتفاق نيويورك المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥" التي اتفق عليها الطرفان بموجب الالتزام الوارد في المادة ٥ (٢) من الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ المبرم بينهما. وبالفعل، فقد نصت هذه التدابير العملية صراحة على أن تطلق اليونان على جمهورية مقدونيا التسمية المؤقتة المذكورة أعلاه، على أن تدعو الدولة نفسها جمهورية مقدونيا في تعاملاتها مع اليونان. وقد قبلت اليونان هذه التدابير العملية، ولا يحق لها الآن أن تتجاهلها.

وبقدر ما تسعى اليونان إلى الجزم بأن جمهورية مقدونيا قد وافقت في أي وقت من الأوقات على الالتزام بأن تدعو نفسها بأي اسم آخر غير اسمها الدستوري، في انتظار تسوية الخلاف المتعلق بالاسم، فإن هذه المزايم لا أساس لها من الصحة بحكم الواقع أو القانون، ولا تتماشى مع الممارسة المتبعة منذ عام ١٩٩٥.

وعقب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣)، دخلت جمهورية مقدونيا في مفاوضات، بحسن نية، لتسوية الخلاف المتعلق باسمها. وخلال هذه المفاوضات، وافقت جمهورية مقدونيا على عدد من المقترحات التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد ماثيو نيميتز. ومنذ عهد قريب جدا، قبلت جمهورية مقدونيا مقترحا قدمه السيد نيميتز قبيل انعقاد قمة الناتو في بوخارست في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. إلا أن اليونان رفضت هذا المقترح وانتهكت، بدلا من ذلك، أحكام الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ باعتراضها على قبول عضوية جمهورية مقدونيا في الناتو، وهي مسألة معروضة الآن على محكمة العدل الدولية. وكما جرى توضيح ذلك عند إبداء اليونان اعتراضها، فإن هذا الإجراء أُتخذ في محاولة لإرغام جمهورية مقدونيا على الرضوخ للمطالب اليونانية فيما يتعلق باسم الدولة. وعلاوة على ذلك، لا يحق لليونان أن تغير الآن ممارستها من أجل السعي إلى التأثير على نتيجة الدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهو ما تسعى اليونان الآن إلى تحقيقه، فيما يبدو.

وما وصف اليونان للدعوى المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية بأنها محاولة لـ "عرقلة وتأخير" المفاوضات بشأن مسألة الاسم إلا دليل على عدم فهمها لأحكام الاتفاق المؤقت

لعام ١٩٩٥ ولحقوق الطرفين والتزاماتهما الناشئة عنه، بما في ذلك عملية تسوية الخلاف المنصوص عليه في إطار هذا الاتفاق. كما أن هذا الوصف يهدف أساساً إلى الانتقاص من الدور المهم الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية في حل الخلافات القانونية بين الدول.

ورغم ما تقوم به اليونان من إجراءات مخالفة لالتزاماتها بموجب المادة ١١ من الاتفاق المؤقت، فإن جمهورية مقدونيا ما زالت ملتزمة التزاماً راسخاً بالسعي إلى إيجاد حل للخلاف المتعلق بالاسم، كما أنها ما فتئت تواصل مشاركتها النشطة في عملية الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة. وقد ظلت تفعل ذلك في مواجهة مزيد من التهديدات من جانب اليونان بمواصلة انتهاك اتفاق عام ١٩٩٥ بالاعتراض على انضمام جمهورية مقدونيا إلى الاتحاد الأوروبي.

يبد أن التزام جمهورية مقدونيا بالتوصل إلى اتفاق بشأن الخلاف المتعلق بالاسم لا يعني الرضوخ للمطالب اليونانية الأحادية الجانب. بل إن التوصل إلى حل حقيقي وعادل للخلاف بين الدولتين لن يتم إلا إذا روعي موقفنا الطرفين معاً، وروعت المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وأخيراً، فإن جمهورية مقدونيا تدحض أي ادعاء بأنها خرقت الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥ شكلاً أو مضموناً.

وتظل جمهورية مقدونيا ملتزمة التزاماً كاملاً وراسخاً بالمبادئ والتعهدات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) و ٨٤٥ (١٩٩٣) وفي الاتفاق المؤقت لعام ١٩٩٥، بما في ذلك مبدأ علاقات حسن الجوار. وتتفق الدولة تماماً مع الطموح الذي أعرب عنه الممثل الدائم لليونان في رسالته، وهو حل الخلاف بين الطرفين في أقرب وقت ممكن. وتظل جمهورية مقدونيا مستعدة وراغبة في التوصل إلى حل يقبله الطرفان.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) سلوبودان تاسوفسكي

السفير

الممثل الدائم